S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/993
29 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦)

أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ١٠ من القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦) المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ طلب مجلس الأمن من الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع مبعوثه الخاص، ومنسق الشؤون الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي، والدول المعنية، بوضع مفهوم لعمليات وإطار لفرقة عمل إنسانية.

٢ - وخلال الأسابيع القليلة الماضية، وخاصة منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تغير الموقف في شرقي زائير ورواندا وبوروندي بشكل سريع ودرامي. وبالنظر إلى هذا التحول المفاجئ، قد يكون من المفيد لمجلس الأمن أن يتلقى بيانا تفصيليا عن الأحداث الأخيرة هناك، حيث النواحي السياسة والعسكرية والإنسانية مترابطة ترابطا وثيقا. ولنفس السبب فإن من الصعب في هذه المرحلة تزويد المجلس بمفهوم شامل للعمليات لفرقة عمل إنسانية. والواقع أنه لا يزال من غير الواضح معرفة النطاق الذي تتم فيه مهام فرقة العمل، خاصة إذا كانت طبيعة القوة المتعددة الجنسيات التي ستنشأ بمقتضى القرار ١٠٨٠ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وحجمها وطريقة عملها، لم توضع بعد في صيغة نهائية.

٣ - ويستند هذا التقرير إلى المعلومات المتاحة إلى الأمانة حتى تاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

ثانيا - التطورات السياسية

الحالة في زائير

٤ - منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أخذت الحالة في شرقي زائير منعطفا حادا، إذ تصاعد القتال بين الجيش الزائيري والمتمردين تصاعدا كبيرا أدى إلى استيلاء المتمردين، حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، على مدن أوفيرا وبوكافو وجوما. وأدى القتال إلى حركة ضخمة لأكثر من مليون لاجئ من رواندا وبوروندي يحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة. وبسبب انزعاج الأمين العام الشديد لتلك التطورات، كتب إلى رئيس مجلس الأمن في ١٤ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر (S/1996/875 و S/1996/878)، وقام شخصيا بإحاطة المجلس علما بالموقف في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وظل على اتصال دائم برؤساء الدول في بلدان المنطقة، وكذلك بالرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الرئيس بول بيا رئيس جمهورية الكاميرون، والأمين العام للمنظمة.

291196 291196 96-34447

٥ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أعلن زعيم المجموعة المتمردة التي تطلق على نفسها تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير، السيد لوران ديزيريه كبيلا، وقفا لإطلاق النار من جانب واحد. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر وعد بفتح ممر للأغراض الإنسانية للاجئين ولمنظمات الإغاثة. إلا أنه حذر من أن أي منظمة للإغاثة ترغب في العمل فيما يسمى "المناطق المحررة" يجب أن تتعامل مع التحالف. وأضاف أنه ما لم تتدخل القوة الدولية بسرعة، فإن قواته سوف تهاجم مخيم اللاجئين في موجونجا الذي ادعى أن النيران أطلقت منه على مدينة جوما يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦ - وردا على هذا البيان حذر وزير الإعلام في زائير يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، المنظمات الدولية من التعامل مع المتمردين أو تقديم الدعم لهم، وإلا فإن الحكومة قد تسحب منهم حق العمل في زائير. وقد أدى اختلاف المواقف بين المتمردين والحكومة في زائير بشأن هذا الموضوع إلى جعل المفاوضات بشأن الممرات الإنسانية وعودة وكالات المساعدة، التي أذن الأمين العام بانتقالها من قبل على مضض، إلى شرق زائير أمرا بالغ الصعوبة.

مبعوثو الأمم المتحدة الخاصين

٧ - أثناء المراحل الأولى من الصراع بين المتمردين والجيش الزائيري في جنوب كيفو، أرسل الأمين العام مبعوثا خاصا هو السيد إبراهيما فال، مرتين إلى المنطقة، بغرض تقصي الحقائق. وقام ببعثته الأولى يومي ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بعد أن اتهمت السلطات الزائيرية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعددا من المنظمات غير الحكومية بتقديم المساعدة إلى بنيالمولينجي. واستطاع المبعوث الخاص أن يثبت أن هذه المزاعم لا أساس لها من الصحة. وساعدت زيارته على تقليل التوتر بين السلطات الزائيرية ومفوضية شؤون اللاجئين. وكان الغرض من بعثته الثانية، في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، هو التعرف، قدر الإمكان، على طرق العمل التي يمكن بها المساعدة على احتواء الصراع أو حله. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر أدلى السيد فال بإفادة شفوية أمام مجلس الأمن عن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وأدلت السيدة أوجاتا، من مفوضية شؤون اللاجئين، بإفادة أمام المجلس يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٨ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ كتب الأمين العام مرة ثانية إلى رئيس المجلس (S/1996/888) يبلغه بقراره بتعيين السيد ريمون كريتيان (كندا) مبعوثا خاصا له في منطقة البحيرات الكبرى. وكانت مهمة المبعوث الخاص ذات ثلاثة أهداف: التشاور مع جميع المهتمين بالأمر من أجل الاطلاع على الحقائق فيما يتعلق بالنزاع الحالي ووضع خطط لتخفيف التوتر وترتيب وقف لإطلاق النار وعملية للتفاوض، والتعرف على إمكانيات عقد مؤتمر إقليمي في وقت مبكر، وتقديم المشورة للأمين العام بشأن الولاية التي تعطى لممثل خاص يمكن أن يعينه للمنطقة وعن حجم وهيكل الوجود الدبلوماسي للأمم المتحدة الذي يمكن، بالتشاور مع الحكومات المعنية، إقامته في منطقة البحيرات الكبرى.

٩ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وصلت إلى كينشاسا بعثة فنية من إدارة عمليات حفظ السلام، برئاسة مساعد الأمين العام السيد بيهروز صدري، لتناقش مع حكومة زائير إمكانية نشر مراقبين من الأمم المتحدة، عملا بحكم الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٠٥٣ (١٩٩٦). وبسبب تدهور الحالة في شرقي زائير واستحالة ذهاب البعثة الفنية فعلا إلى شرقي زائير في ذلك الوقت، أصدر الأمين العام تعليماته إلى السيد صدري بتمهيد الطريق لبعثة السيد كريتيان. وبناء عليه قابل السيد صدري رئيس الوزراء وعددا آخر من وزراء الحكومة لهذا الغرض، كما التقى بأعضاء البعثات الدبلوماسية في كينشاسا وبالمبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي.

١٠ - ووصل المبعوث الخاص للأمين العام إلى كينشاسا يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بعد أن قام أولا بزيارة للرئيس موبوتو سيسي سيكو رئيس جمهورية زائير في جنوب فرنسا. ومنذ ذلك الوقت وهو يقوم برحلات مكوكية بين عواصم تلك المنطقة الفرعية في جهد متواصل للحصول على موافقة جميع الأطراف على عدد من التدابير التي لا بد من اتخاذها من أجل السيطرة على تلك الأزمة المعقدة وحلها. ومن ضمن تلك التدابير إنهاء القتال، وتخفيف التوتر بين دول المنطقة الفرعية، وعودة اللاجئين بشكل منتظم وطوعي إلى رواندا وبوروندي، وبدء عملية مفاوضات يمكن أن تؤدي إلى عقد مؤتمر إقليمي أو دولي. وفي نفس الوقت كان المبعوث الخاص للأمين العام يعمل بشكل مكثف، بالتعاون مع منسق الشؤون الإنسانية لمنطقة البحيرات الكبرى، للمساعدة في تهيئة الظروف لتوصيل المساعدة الإنسانية بسرعة إلى اللاجئين والمشردين. وأثار معه مَن التقى بهم من المسؤولين أيضا مسائل تتعلق بنشر قوة دولية في شرقي زائير، خاصة بعد اعتماد قراري مجلس الأمن ١٠٧٨ (١٩٩٦) في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٠٨٠ (١٩٩٦) في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

١١ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان المبعوث الخاص للأمين العام قد قام بزيارة أو أكثر إلى عواصم إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزائير وكينيا وعقد مباحثات مكثفة بشأن جميع جوانب ولايته مع زعماء تلك البلدان، ومع المعلم يوليوس نيريري والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومع عدد من الشخصيات الدولية الذين كانوا يحاولون الإسهام في البحث الدولي عن طرق لإعادة السلم والأمن ومواجهة المشاكل الإنسانية الضخمة في تلك المنطقة الفرعية. وسينهي المبعوث الخاص بعثته في حوالي ١٠ كانون الأول/ديسمبر يعود بعدها إلى نيويورك لإبلاغ الأمين العام ومجلس الأمن بنتائج بعثته.

١٢ - وتأكدت خلال المشاورات الأولى للمبعوث الخاص مع زعماء رواندا وزائير الاختلافات الواسعة في وجهات نظرهما بشأن الحالة. فذكر زعماء رواندا أن بلدهم ليست في حالة حرب مع زائير وأن قوات رواندا لم تشترك في الأعمال القتالية في شرقي زائير. وقالوا إنهم مستعدون للالتقاء مع السلطات في زائير بشرط موافقة الطرفين على موعد ومكان اللقاء. وأكدوا من جديد أن رواندا مستعدة لتسهيل عودة اللاجئين الطوعية. وذكروا أيضا أن القوة المتعددة الجنسيات يجب أن تكون مهمتها إنسانية بحتة. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء مباحثات مع وفد الاتحاد الأوروبي، وافقوا على فتح حدود بلدهم مع زائير لأغراض مساعدات إنسانية.

١٣ - ومن جهة أخرى اعتبر زعماء زائير أن زائير في حالة حرب مع رواندا، وقدموا إلى المبعوث الخاص مطالبهم بوقف رسمي لإطلاق النار وانسحاب قوات رواندا، التي زعموا بأنها تحتل أراضي في زائير. واقترحوا أيضا عقد اجتماع على مستوى عال بين قيادات البلدين.

نشر قوة دولية في شرقي زائير

١٤ - في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وبناء على دعوة من الرئيس دانييل ت. أراب موي، رئيس جمهورية كينيا، اجتمع في نيروبي رؤساء أوغندا وإريتريا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا ورئيس وزراء إثيوبيا ووزير خارجية الكاميرون (ممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية) والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعلم يوليوس نيريري، لمناقشة الصراع في شرقي زائير. وقد وجهت الدعوة إلى حكومة زائير ولكنها لم تحضر. وفي نهاية الاجتماع صدر بيان جاء فيه أن القمة اتفقت على ضرورة مراعاة وقف فوري لإطلاق النار مراعاة تامة، وأكدت من جديد التزامها بسلامة أراضي زائير، ودعت إلى عدم التدخل ووضع حد للانتهاكات عبر الحدود، وأكدت من جديد حقوق جميع الشعوب، غير القابلة للتصرف، كما تنص عليها المواثيق الدولية المتصلة بحقوق المواطنة والجنسية، ودعت إلى إقامة معابر آمنة على الفور وملاجئ مؤقتة داخل زائير لتيسير المساعدة الإنسانية وعودة اللاجئين إلى أوطانهم، ودعت إلى تنفيذ المقرر الذي طال عليه الأمد بالفصل بين المتحاربين (أي أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الهوتو المتطرفة) واللاجئين بحسن نية، وطلبت من مجلس الأمن أن يرسل قوة محايدة، وأكدت من جديد استعداد دول المنطقة الفرعية للمساهمة في ذلك الجهد.

١٥ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر كتب الأمين العام مرة أخرى إلى رئيس مجلس الأمن (S/1996/916)، واقترح في رسالته، وفي إفادته يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أن أفضل استجابة للأزمة الانسانية في شرقي زائير أن تقوم الدول الأعضاء التي تملك القدرة اللازمة على الأخذ بزمام المبادرة بوضع قوة متعددة الجنسيات وأن تطلب إذن مجلس الأمن بنشرها. وينبغي أن تكون ولاية تلك القوة هي ضمان حد أدنى من الأمن الضروري للسماح باستقرار الحالة وتمكين الوكالات المدنية من توصيل المعونة للاجئين وبدء الاستعداد لترحيلهم إلى بلدانهم.

١٦ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع في أديس أبابا الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، لمناقشة الأزمة. وصدر بيان بعد الاجتماع يدعو مجلس الأمن إلى الإذن فورا بنشر قوة محايدة بأسرع ما يمكن لتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين، وكذلك لضمان عودتهم إلى رواندا، وأكد البيان أن الاشتراك الأفريقي في تلك القوة هو أمر محوري. وطلب البيان أيضا من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي أن يتخذا التدابير اللازمة لضمان تقديم الموارد المالية واللوجستية وموارد العتاد اللازمة لدعم اشتراك البلدان الأفريقية على أساس دائم يعتمد عليه.

١٧ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر التقى الرئيس موبوتو في جنوب فرنسا مع نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، السيد تابو مبيكي، كما التقى في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر مع وزراء خارجية إثيوبيا

وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا. وذكر أن الرئيس موبوتو حث على إنشاء ممرات آمنة لتقديم المساعدة الإنسانية وعودة اللاجئين. وتلقى المبعوث الخاص للأمين العام طلبا مماثلا من رئيس الوزراء السيد كنجو وا دوندو في كينشاسا.

١٨ - وظل مجلس الأمن يدرس عن كثب تردي الحالة في شرقي زائير، واتخذ في هذا الصدد القرارين ١٠٧٨ (١٩٩٦) و ١٠٨٠ (١٩٩٦).

ثالثا - الحالة الإنسانية

١٩ - ما زالت الحالة في شرقي زائير متقلبة جدا. وقد أدت حركة اللاجئين على نطاق واسع عبر حدود رواندا، التي بدأت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. الى حدوث تغير كبير في الحالة الإنسانية. ولكن حركة السكان في منطقة البحيرات الكبرى لم تنته أبدا. وفي الوقت الذي وضع فيه هذا التقرير في صورته النهائية كان من الصعب جدا تقدير حجم تدفقات السكان المستمرة الى رواندا، وفي داخل حدود زائير، وآثار هذه التدفقات بأي قدر من الدقة.

نظرة عامة على التطورات الأخيرة

٢٠ - قبل بداية النزاع الأخير كان في شرقي زائير ١,٢٤ مليون لاجئ، منهم ١,١ مليون لاجئ من رواندا والباقون من بوروندي. وتستند هذه الأرقام الى عمليات التحقق السابقة والى تقديرات بعثة تقدير الاحتياجات الغذائية، المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، التي أوفدت في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي الى شمالي كيفو، واشترك فيها الاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة بصفة مراقبين. وبينما يظل الوضع متقلبا، فقد كان في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ على النحو التالي تقريبا:

(أ) عاد ما يقدر بـ ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ رواندي الى بلدهم منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر؛

(ب) يستفاد من تقديرات سابقة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ ظلوا في زائير. وتضع التقديرات الأحدث عهدا هذا الرقم بما يتراوح بين ٣٠٠ ٠٠٠ و ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وتفيد التقارير بوجود مجموعات من الناس في عدة تجمعات كبيرة جديدة، بما فيها جنوب أوفيرا، وجنوب غربي بوكافو، وشمال غربي بوكافو، وما بين بوكافو وجوما، وفي شمال غربي جوما. ويُفترض أن أغلبية هؤلاء الأشخاص من مخيمات اللاجئين، ولكن من المرجح أن يكون بينهم نازحون زائيريون، وأن يكون هناك أعداد كبيرة من النازحين الزائيريين في أماكن أخرى؛

(ج) عاد حتى الآن ٣٦ ٠٠٠ لاجئ بوروندي الى بلدهم قادمين من منطقة أوفيرا في زائير؛

(د) حدثت تدفقات كبيرة جديدة من شرقي زائير الى أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. ومعظمهم من مواطني زائير، ولكن بينهم لاجئين روانديين وبوروندييين؛

(هـ) ما زالت جمهورية تنزانيا المتحدة تستضيف ٠٠٠ ٥٣٥ لاجئ رواندي، وواجهت أيضا تدفق ٠٠٠ ٤٩ لاجئ إضافي من بوروندي منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

رواندا

٢١ - في رواندا، كانت عودة اللاجئين المفاجئة بالجملة من زائير تطورا مستحبا، وإن لم يكن متوقعا، أدى الى كسر طوق المأزق الذي كان سائدا منذ أواسط عام ١٩٩٤، وخفف حدة الأزمة الإنسانية التي تسبب فيها القتال الأخير في شمالي كيفو وجنوبيها. وفي غضون ساعات تدفق على رواندا سيل عارم من اللاجئين عن طريق معبر الحدود الواقع بين جوما وجيساني، مما ضغط ضغطا شديدا على قدرات حكومة رواندا والمنظمات الدولية على استقبال اللاجئين وتقديم الإغاثة العابرة لهم ونقلهم. وتعاونت حكومة رواندا بأن قامت حتى الآن بتيسير إجراء معاملات وحركة نحو ٠٠٠ ٥٠٠ عائد. وإن الأمين العام ليشيد بما بذلته المنظمات الدولية من جهود منسقة في مواجهة هذا التحدي الإنساني الكبير. وقد ولدت عودة اللاجئين الروانديين المفاجئة والهائلة هذه من زائير زخما يمكن لحكومة رواندا أن تستخدمه للعمل على تحقيق المصالحة الوطنية وتخفيف حدة التوتر وانعدام الأمن في شرقي زائير. وسوف تحتاج رواندا الى مساعدة من المجتمع الدولي. وبناء على طلب من الحكومة سوف يُقدم الى العائدين لا مجرد النقل وحقائب عودة موحدة، ولكن سوف يوفر لهم أيضا أمن غذائي لفترة ستة أشهر من برنامج الأغذية العالمي مع تشكيلة من أنواع المساعدة الأخرى تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهدف العمل على إعادة دمجهم في المجتمع، تتراوح بين مشاريع الإيواء وأنشطة مساندة للمجموعات الضعيفة، ولا سيما النساء.

٢٢ - وكجزء من مجهود عام خططت له ونسقته حكومة رواندا بقيادة منسق الأمم المتحدة المقيم، يجري الآن وضع خطط مشتركة بين الوكالات يشترك فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، بغية ضمان تصميم وتنفيذ استراتيجيات تأهيل وتنمية طويلة الأجل، تقوم على المجتمع المحلي، ابتداء من المراحل المبكرة لحركة العودة. ومن الضروري جدا اتباع نهج متزامن، لا متعاقب، للمساعدة القصيرة الأجل على دمج العائدين في المجتمع، والمعونة الطويلة الأجل لإعادة التأهيل والتنمية. وفي هذا الصدد كان اجتماع المانحين غير الرسمي المعني بإعادة دمج اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى من افريقيا، بمبادرة من حكومة كندا، غاية في الأهمية.

٢٣ - وإن معالجة آلام الحرب والإبادة الجماعية والمعاناة في المنفى ستكون تحديا هائلا. وإذا ما أريد إتاحة الفرصة للمصالحة فيجب على سكان رواندا أن يتوصلوا الى اتفاق بشأن بناء مجتمع شامل، ولكي تندمل جراح الإبادة الجماعية يجب تحقيق العدالة. ولكي تعالج حكومة رواندا التوترات المحلية التي يمكن أن تنجم عن هذا التدفق المفاجئ للعائدين؛ سوف تحتاج أيضا الى دعم دولي في تعزيز نظامها القضائي،

ولا سيما على مستوى القرية. وعلى وجه الخصوص سوف تتطلب العملية الميدانية في زائير التي وضعها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أموالا مضمونة لزيادة عدد مراقبيها المنتشرين في رواندا. وستواصل وكالات أخرى أيضا مساعدة جهاز القضاء الرواندي من خلال مشاريع بناء المؤسسات، التي تهدف على وجه الخصوص الى تيسير تنفيذ قانون الإبادة الجماعية الذي اعتُمد مؤخرا، في موعد مبكر، ومن شأن هذا القانون بدوره أن يساعد على تقليل عدد المعتقلين الذين ينتظرون المحاكمة، ويقدر عددهم الآن بنحو ٠٠٠ ٨٥ شخص.

بوروندي

٢٤ - في بوروندي، عاد نحو ٠٠٠ ٣٦ لاجئ إلى الوطن من زائير، أغلبهم من منطقة يوفيرا. وفي الواقع، يقال إن المتمردين في جنوب كيفو هم الذين نظموا عودتهم إلى بوروندي وأنهم عاملوهم بوحشية، بل يزعم أنهم قتلوا عددا من اللاجئين الذكور، وقد حدث ذلك لمعظمهم قبل عبورهم الحدود.

٢٥ - وعلى الجانب البوروندي، فإن الشاغل الرئيسي للأمين العام هو سلامة الأشخاص الذين يعودون إلى مناطق يشوبها الاضطراب، ولا سيما في مقاطعة سبيتوك حيث ذُبح ٣٠٠ عائد في إحدى الكنائس في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وفقا لما ذكرته التقارير المؤكدة حديثا. وبعد بذل عدد من المساعي تمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الوصول إلى مناطق الحدود لأغراض تقديم المساعدة وتوفير الحماية. وعقب إجراء مناقشات مكثفة بين المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية والمبعوث الخاص للمفوضية وحكومة بوروندي، وعدت السلطات ببذل كل جهد ممكن لضمان أمن العائدين. وقد يشمل هذا إعادة التجميع المؤقت للعائدين في بعض المناطق، بالقرب من قراهم، إذا أمكن ذلك. وقد يكون هذا الحل أفضل من مواجهة أخطار النزاع والجوع في شرقي زائير. بيد أن هذا يجب، كمسألة ذات أولوية، أن يقترن بضمان وصول موظفي الشؤون الإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان الآمن الى أولئك الأشخاص. ولذا، يجب تعزيز الوجود الدولي في بوروندي. وفي الوقت الحاضر، لم يُعين إلا خمسة مراقبين لحقوق الإنسان في البلد بأسره. وقد أعربت حكومة بوروندي عن ترحيبها بخطة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بزيادة عددهم إلى ٣٥ مراقبا بمجرد توفير الموارد اللازمة له.

٢٦ - ومما يزيد من تفاقم مشكلة العائدين في بوروندي ذلك العدد الكبير من الأشخاص المشردين داخليا الذي يقال إنه يبلغ نحو نصف مليون نسمة والذين لا يقدم إليهم إلا مستوى متواضع من المساعدة.

زائير

٢٧ - فيما يتعلق بزائير، لا يوجد شك في أن عودة عدد من اللاجئين من رواندا وبوروندي إلى بلدانهم يمثل تطورا إيجابيا. وكانت سياسة حكومة زائير هي أنه يجب عودة اللاجئين إلى الوطن وأنه لا ينبغي مواصلة إتاحة المساعدة الدولية لهم في زائير، بل في بلدانهم الأصلية. وقد اعتبر وجود اللاجئين في شمال وجنوب كيفو تهديدا لكل من الاستقرار الداخلي والأمن على طول حدود زائير مع بوروندي ورواندا. وفي

هذا الصدد، يود الأمين العام أن يشيد بحكومة زائير التي قامت في غضون السنتين ونصف السنة الماضية بتحمل العبء الرئيسي في استضافة أكبر عدد من اللاجئين في المنطقة دون الإقليمية.

٢٨ - بيد أنه حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، يعتقد أن عددا يصل إلى ٠٠٠ ٧٠٠ لاجئ من رواندا وبوروندي ومشرد من زائير ما زالوا في شرقي زائير. وبالرغم من تحسن الوصول إلى المناطق القريبة من غوما وبوكافو وإيفاد بعثتين إلى كيسانغاني ووالاكالي، فإن وكالات الأمم المتحدة لم تتمكن حتى الآن من إعادة الاتصال بأولئك اللاجئين والمشردين أو تقدير أعدادهم وأحوالهم بدقة أو تزويدهم بالمساعدة التي تحافظ على الحياة. وهكذا، فإن الوصول إلى اللاجئين والمشردين داخليا والسكان المحليين المتضررين في شرق زائير وتوفير الحماية لهم ما زالا يمثلان مدعاة لقلق شديد جدا.

٢٩ - وقد أشير من قبل إلى عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة والمليشيات المتطرفة الذين يعتقد أنهم ما زالوا مطلقي السراح في زائير. وسيتعين الاتفاق على تدابير لتحديد عدد الذين سيظل لهم الحق في التمتع بمركز اللاجئ، وعلى الحل الذي يمكن إيجاده بالنسبة لهم إلى أن يجري إعادتهم إلى أوطانهم. ولن توفر الحماية والمساعدة الدولية لأولئك الذين لا يحق لهم التمتع بمركز اللاجئ أو الذين قد يستثنون، لأسباب أخرى، من النظام الأساسي لمفوضية شؤون اللاجئين أو من الحماية التي توفرها الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ و/أو اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ الناظمة لجوانب محددة من مشاكل اللاجئين في افريقيا. وقد يكون هناك أشخاص من بين هؤلاء الناس يندرجون ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والذين سيتعين التصرف معهم بناء على ذلك.

٣٠ - وقد تشرد عدد كبير، لم يحدد بعد، من رعايا زائير نتيجة للقتال الذي حدث مؤخرا. وقد اعترف مجلس الأمن، في قراريه ١٠٧٨ (١٩٩٦) و ١٠٨٠ (١٩٩٦) بمحنة هذه الفئة من ضحايا النزاع. وستقوم المنظمات الدولية، في تآزر مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، وبالتعاون مع حكومة زائير بتقديم المساعدة المادية والحماية اللازمة لهم لدى إعادتهم إلى ديارهم، متى سمحت الأحوال الأمنية بذلك، وإعادة تأهيلهم.

٣١ - ومن الأمور ذات الأهمية البالغة أيضا أنه ينبغي استئناف تقديم المساعدة الدولية لإصلاح البنية الأساسية والبيئة في منطقتي شمال وجنوب كيفو اللتين تضررتا من الوجود السابق لأعداد اللاجئين.

جمهورية تنزانيا المتحدة

٣٢ - حتى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، استضافت جمهورية تنزانيا المتحدة ما مجموعه ٠٠٠ ٧٥٦ لاجئ بمن فيهم ٠٠٠ ٥٣٥ من رواندا و ٠٠٠ ١٨٩ من بوروندي و ٧٠٠ ٣٠ من زائير. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة الى الحكومة في وضع خطة لتيسير عودتهم الطوعية. ومن المأمول فيه أن تشجع عمليات العودة الواسعة النطاق التي حدثت مؤخرا من زائير أعداد اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة على أن يقوموا بذلك أيضا، وأن يضطلع بعملية إعادتهم الى الوطن بطريقة منظمة وتدريجية حتى لا تحمل قدرة حكومة رواندا على الاستيعاب فوق طاقتها. وفي نفس الوقت، تعزز المفوضية وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي وغيرهما من الوكالات أنشطتها في مجال إصلاح البنية الأساسية وإنعاش البيئة في مقاطعتي نغارا وكاغيرا.

٣٣ - وفيما يتعلق بأعداد اللاجئين من بوروندي، فإن أعداد الذين يصلون مباشرة من بوروندي آخذة في الازدياد منذ مطلع عام ١٩٩٦، ولكن عدد الذين وصلوا منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ قد بلغ ٠٠٠ ٤٩ نسمة. ونتيجة للأعمال العدائية التي وقعت مؤخرا في جنوب كيفو يعتقد أن بعض اللاجئين من بوروندي قد عبروا بحيرة تنجانيقا من الشاطئ الزائيري وأنهم التمسوا اللجوء في جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي ظل الظروف السائدة في بوروندي، لا ينبغي إعادة أي لاجئ الى بوروندي إلا من يطلب العودة طواعية الى الوطن. ويناشد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والأمين العام جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير أن يواصلا منح حق اللجوء لهذه الفئة من الأشخاص تمشيا مع تقليد بلديهما الطويل العهد في توفير حسن الضيافة للأشخاص الذين يحتاجون الى حماية دولية. ويشيد الأمين العام بهاتين الحكومتين لما قامتا به فعلا بسخاء استجابة لهذا النداء.

٣٤ - ويود الأمين العام أيضا أن يعرب عن امتنانه لحكومتي كينيا وأوغندا للتيسيرات التي واصلتا تقديمها في مجال السوقيات الى الوكالات الإنسانية منذ بداية الأزمة الحالية في شرقي زائير.

الاستجابة الإنسانية للحالة الراهنة

٣٥ - قبل الأزمة الراهنة، اتخذت وكالات منفردة تابعة للأمم المتحدة، وبصفة خاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، تدابير شاملة للتأهب لحالات الطوارئ وخزنت سلعا غذائية وغيرها من السلع الأساسية للإغاثة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، اتفقت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات المانحة على ضرورة تحسين السياسة العامة الشاملة وتماسك البرنامج وإنشاء آلية للتنسيق. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قرر الأمين العام، بعد التشاور مع الوكالات المعنية، أن يعين السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، المفوض السامي المساعد لشؤون اللاجئين، منسقا إقليميا للشؤون الإنسانية لمنطقة البحيرات الكبرى والسيد مارتين غريفيث، مدير إدارة الشؤون الإنسانية بجنيف، نائبا للمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية، ريثما يتم تلقي توصيات مبعوثه الخاص بشأن الترتيبات الأطول أجلا لتنسيق جهود الأمم المتحدة في المنطقة.

٣٦ - وكي يؤدي المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية مسؤولياته، ظل يعمل عن كثب مع المبعوث الخاص للأمين العام، فضلا عن أنه ظل على اتصال منتظم بالممثلين الحكوميين والسلطات المعنية وأقام اتصالا وثيقا مع المبعوثين الخاصين للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الجهات الفاعلة في المنطقة. وسينشئ أيضا آلية مناسبة للاتصال مع القوة المتعددة الجنسيات عندما تشكل، كما أذن بذلك مجلس الأمن في قراريه ١٠٧٨ (١٩٩٦) و ١٠٨٠ (١٩٩٦). وسيعمل المنسق الإقليمي كداعية ووسيط لكفالة تماسك الجهد الإنساني الشامل في منطقة البحيرات الكبرى. بيد أن الاحتياجات العاجلة في الوقت الحاضر تتمثل في

ضمان إمكانية الوصول إلى من تأثروا بالصراع الراهن وتحقيق الاستقرار في الوضع وكفالة إمكانية قيام وكالات الإغاثة بتقديم المساعدة الطارئة ودعم برامج الإعادة إلى الوطن على نحو منسق تنسيقا جيدا. وستُشجع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الإنسانية العاملة تشجيعا قويا على أن تشارك في آلية التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بصرف النظر عن مصادر تمويلها.

٣٧ - ولا يُسمح في الوقت الراهن للوكالات الإنسانية سوى بإمكانية محدودة جدا للوصول إلى مناطق النزوح في شرقي زائير. ويحرمها هذا من أساس تقيم عليه برامج مفصلة. كما أنه نظرا للحالة الأمنية في المنطقة، لا يمكن إجراء أي تقييمات مفصلة في الوقت الحاضر. وفي الوقت نفسه، لا تسمح المحنة التي يعيشها السكان المتضررون بالمزيد من التأخير في تعبئة الأموال وتوزيع المساعدة. ويجب تقديم هذا عن أنسب الطرق وأسرعها وصولا. وتعتقد الأغلبية العظمى من الوكالات الإنسانية أنه لا يمكن أن تتحقق هذه الظروف إلا إذا تم نشر قوة متعددة الجنسيات بحيث تُكفل لها إمكانية الوصول التي تحتاج إليها وتوفر الأمن اللازم لنقل وتوزيع إمدادات الإغاثة. وهي تشعر بالقلق إزاء التأخيرات التي حدثت وإزاء الدلائل التي تشير إلى أن ولاية القوة قد تقصر عما قد تُوخي لها أصلا حينما اعتُمد القراران ١٠٧٨ (١٩٩٦) و ١٠٨٠ (١٩٩٦).

٣٨ - وفي غضون ذلك، فإن تعقد الحالة واستمرار أوجه الشك في المنطقة يرغمان المنظمات الإنسانية على اعتماد درجة عالية من المرونة في البرمجة وفي تنفيذ ما يمكن تنفيذه في الوقت الراهن. بيد أنها تمضي قدما على افتراض ما يلي:

(أ) ستتحول جهود إغاثة الطوارئ والتأهيل والتعمير إلى مناطق داخل رواندا أبعد كثيرا مما كان يتوقع حتى الآن؛

(ب) من المرجح أن تكون المساحة الجغرافية التي سيتعين تلبية الاحتياجات من المساعدات الإنسانية فيها أوسع كثيرا مما كان يتوقع حتى الآن، وتمتد غربا إلى داخل زائير.

٣٩ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وجه الأمين العام نداء عاجلا طلب فيه إلى المجتمع الدولي أن يسهم بمبلغ ٢٥٩,٤ مليون دولار لتلبية أمس الاحتياجات العاجلة في الأغذية، والصحة، والتغذية، والمياه والمرافق الصحية، والزراعة، والتنسيق، والسوقيات والاتصالات في شرقي زائير ورواندا. ويغطي هذا النداء فترة ثلاثة أشهر وسيتبعه نداء موحد مشترك بين الوكالات لفترة عام واحد سيوجه في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويراعي النداء العاجل وثيقة تعبئة الموارد الموحدة المشتركة بين الوكالات لعام ١٩٩٦، التي تم تلقي ٨٠,٦ في المائة من أموالها حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر وتم منها شراء المخزونات الأولية من الإمدادات والمواد والمعدات وأمكن تعيين عدد من الموظفين للاستجابة للحالة الفورية. ويشعر الأمين العام بالأمل لأنه قد تم حتى الآن التعهد بما يقرب من ٣٠ في المائة من هذا المبلغ.

٤٠ - وقد أدت العودة الفجائية وغير المتوقعة إلى تعريض جانبين آخرين للمساعدة للإجهاد. ويعمل في عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا مجموعة قوامها حاليا ١٠٧ من مراقبي حقوق الإنسان. ومن الأهمية الشديدة زيادة عددهم بسرعة إلى القوام المخطط أن يضم ٢٠٠ مراقب من أجل تغطية مساحات أكبر من البلد يعود اللاجئون إليها في الوقت الراهن. ويُقدر أنه بحلول شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، سيلزم أيضا ١٠٠ مراقب إضافي لحقوق الإنسان. ويتعلق الموضوع الثاني بنقل العائدين من الحدود إلى أماكنهم الأصلية. وستلزم أموال لهذا الغرض بأسرع مما ارتقب أصلا. ومن المرجح أن وكالات الأمم المتحدة ستحتاج إلى موظفين إضافيين للمساعدة في برامجها. ومن المصادر الممكنة برنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي قدم بالفعل مساعدات قيمة في منطقة البحيرات الكبرى.

رابعا - إعداد فرقة عمل إنسانية

٤١ - حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، ما زالت طبيعة القوة المتعددة الجنسيات المتوخاة بموجب القرارين ١٠٧٨ (١٩٩٦) و ١٠٨٠ (١٩٩٦)، وقوامها وتكوينها وولايتها وأسلوب عملها، قيد نظر الدول الأعضاء المعنية. وما دامت الدول الأعضاء المشتركة في المناقشات لم تتخذ بعد قرارا نهائيا بشأن هذه المسائل، سيكون من المستحيل أن يقدم الأمين العام إلى مجلس الأمن مفهوما تفصيليا لعمليات فرقة العمل الإنسانية اللاحقة المقترحة. وقد تغيرت الحالة منذ اتخاذ قراري المجلس تغيرا كبيرا وهي ما زالت آخذة في التطور بسرعة. وستتوقف ولاية فرقة العمل الإنسانية المقترحة وهيكلها وتكوينها، في جملة أمور، على المهام التي ستكون القوة المتعددة الجنسيات، إذا تقرر نشرها وعند نشرها، قد أنجزتها وقت التحول، وعلى المهام الباقية التي سيلزم الاضطلاع بها، والدعم السوقي الذي ستكون الدول الأعضاء المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات مستعدة لتحويله إلى البعثة اللاحقة، وعدد الدول الأعضاء التي ستختار أن تواصل الإسهام في قوة العمل الإنسانية بعد إسهامها بوحدات في القوة المتعددة الجنسيات.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٤٢ - من النادر أن تتداخل المشاكل الإنسانية على هذا النحو الكثيف مع الاعتبارات التاريخية والسياسية والاجتماعية والقانونية، كما هو حادث في منطقة البحيرات الكبرى. ونتيجة لما حدث مؤخرا من اندلاع النشاط العسكري في شمال وجنوب كيفو، تعتري الحالة الإنسانية هناك تغييرات درامية ومن المرجح أن تظل الحالة تتطور بسرعة خلال الأسابيع المقبلة.

٤٣ - واستنادا إلى خبرة السنتين الماضيتين، أصبح المجتمع الدولي يدرك أن وجود أكثر من مليون من اللاجئين على حدود بلدهم الأصلي يشكل عاملا خطيرا لزعزعة استقرار المنطقة بأسرها. والحالة الراهنة في شرقي زائير، بكل ما بها من تعقيد، قد توفر للمجتمع الدولي فرصة فريدة لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة التي أدت إلى إنشـــاء وإدامـــة مخيمات اللاجئين هناك. ويجب ألا تضيع هذه الفرصة، كما يجب ألا تهمل الحالة الإنسانية الطارئة الملحة. وقد عاد بالفعل إلى رواندا مئات الآلاف من اللاجئين وهذا تطور

جدير بالترحيب للغاية. ومع ذلك، فهناك مئات من الآلاف آخرون، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الزائيريين المشردين داخليا، ما زالوا مشتتين في شرقي زائير دون أية إمكانية لتلقي مساعدة من المجتمع الدولي. ويجب أن يكون هذا الوضع هو أولويتنا الأولى. ويجب ألا تكون هناك عودة إلى الوضع الذي كان قائما من قبل، والأهم من ذلك، يجب ألا يعاد إنشاء مخيمات اللاجئين في شرقي زائير. ولكننا يجب في الوقت ذاته أن نعمل على إعادة إدماج العائدين بصورة سلسة في مجتمعاتهم المحلية الأصلية، وأن نعمل كذلك على إيجاد حل طويل الأجل للمشاكل العميقة الجذور التي حولتهم إلى لاجئين في المقام الأول.

٤٤ - لذلك يجب أن تغتنم فرصة الأحداث الأخيرة لتشجيع ومساعدة اللاجئين الحقيقيين على العودة إلى بلدانهم الأصلية وجعل هذا أمرا ممكنا من الوجهة العملية. ويجب أن يطمأن اللاجئون إلى أن عودتهم إلى الوطن ستتم طوعيا، وفي أمان وكرامة ودون أي تهديد بعمليات انتقامية غير قانونية. كما يجب أن يمنحوا فرصة إعادة الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدهم. وسينطوي هذا على القيام بعملية إنعاش أولية للعائدين وتوفير الأمن لهم وإعادة ممتلكاتهم وتنمية مجتمعاتهم المحلية.

٤٥ - وسيكون تعاون حكومة رواندا أمرا مهما بصفة خاصة. وما تحتاجه رواندا في الوقت الحالي هو بداية جديدة والاضطلاع بعملية مصالحة حقيقية توفر فيها حماية كافية للمصالح المشروعة لجميع المواطنين الروانديين، بحيث يتسنى لهم أن يعملوا في وئام نحو إعادة تعمير بلدهم اجتماعيا واقتصاديا. ومن شأن تعزيز عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان القائمة حاليا في رواندا، على النحو المقترح أعلاه، أن يسهم في هذه العملية عن طريق بث روح الثقة في العائدين وفي مجتمع المانحين.

٤٦ - بيد أن الشاغل الملح للأمين العام هو أن مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال ما زالوا يواجهون الجوع والمرض والموت بصورة عنيفة، ومعظمهم مشتتون في مناطق وعرة يتعذر الوصول اليها في شرقي زائير بعيدة عن متناول من يمكن أن يقدمون إليهم يد المساعدة. ولا تتوفر لـــدى منظومة الأمم المتحدة ولا لدى مجتمع المنظمات غير الحكومية في ظل هذه الظروف القدرة على تأمين إمكانية الوصول إلى اللاجئين والمشردين وتسليمهم إمدادات الإغاثة التي يحتاجون اليها بالسرعة اللازمة. ولهذا السبب يعتقد الأمين العام أن الأسلوب العملي لتجنب وقوع كارثة إنسانية هو إنشاء شكل ما من أشكال الوجود العسكري في المنطقة.

٤٧ - وفيما يتعلق بالقضايا السياسية التي تنطوي عليها هذه الأزمة الإنسانية، فإنه قد يكون من الضروري أن تقوم الأمم المتحدة بزيادة وجودها في هذه المنطقة دون الإقليمية، بموافقة الحكومات المعنية، بغية تعزيز قدرتها على مساعدة تلك الحكومات، إذا رغبت في ذلك، على إدارة وحل المشاكل المعقدة التي تمثل حاليا تهديدا كبيرا لتماسكها الداخلي ولعلاقتها مع بعضها. وكما سبق ذكره، فقد طلب إلى المبعوث الخاص للأمين العام أن يعالج هذه المسألة وأن يقدم توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في هذه المنطقة دون الإقليمية وطبيعة وهيكل وجودها هناك في المستقبل.

٤٨ - وقد طلب الأمين العام إلى مبعوثه الخاص، السفير كريتيان، الذي قام بزيارة إلى جنوب افريقيا للتشاور مع الرئيس نيلسون مانديلا، أن يتوجه إلى الكاميرون للتشاور مع الرئيس بول بييا بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية. وقد ظل المبعوث الخاص على اتصال وثيق بزعماء المنطقة، وبالأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، وبالممثلين الخاصين للمنظمات والبلدان الأخرى. وكان من بين أهدافه تشجيع إجراء حوار مباشر بين زعيمي زائير ورواندا، حيث أن العلاقة بين هذين البلدين أمر بالغ الأهمية لاستقرار المنطقة بأسرها. كما أجرى المبعوث الخاص للأمين العام مشاورات بشأن الاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، وهو الاقتراح الذي حظي بتأييد مجلس الأمن في عدة قرارات وبيانات رئاسية. وكما أشير إليه في مكان سابق من هذا التقرير، من المتوقع أن يعود المبعوث الخاص إلى نيويورك في حوالي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وسيقدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس بعد ذلك بشأن ما يخلص اليه من نتائج وتوصيات.

- - - - -